

التعريف وتصانيفها

للاب أنستاس ماري الكروني

١ تمهيد

كتب حضرة الأستاذ الشهير، والعلامة الكبير، الأمير، مصطفى الشماخي، مقالة جديدة في هذه المجلة (المتصفح ٢٥٢:٩٧ وما يليها) عنوانها: «المعجم العربية، وحاجتنا الى معجمين» ووافقني فيها على ان في دواويننا الشوية عيوباً لا تنكر، ولا بد من اصلاحها، اذا اردنا مجازاة الأمم الراقية في هذا العصر، عصر التور، والتحقيق، وتدقيق النظر في كل ما ينتج اثاره» وحم كلامه باننا في حاجة الى معجمين: صغير وكبير، يشمل الصغير على الضروري من الألفاظ القديمة وعلى مايجري على السنة الأدبية، وأفلام الكتاب، من أوضاع العلوم والمخترعات والمصطلحات الحديثة، وتعرف ترميزاً علمياً، صادقاً، صحيحاً، جامعاً مانعاً، على حد ما يرى في معجم لاروس الصغير.

قلت: وجمع نؤاد الأول للغة العربية، جاد في تحقيق هذه الأمنية والمعجم الثاني، يكون افرنجياً عربياً، أو عربياً افرنجياً، يشمل على أصح الألفاظ العربية الناضرة الى الكلام الافرنجية أو بالعكس. وهذا أيضاً يسمى المعجم المذكور في وضعه، لكن الشغل في وضع هذه الدواوين بطيء لا يشعر به أو لا يكاد يشعر بحركتيه، ولا سيما في هذه الأيام التحفة التي نشبت فيها هذه الحرب الساحقة المناهقة، فاتها أضرت ضرراً لا يقدر تاجه واتحادت حركته. فاذا زالت هذه الحفة العظمى، اندفع المعجم الجليل الى تحقيق الاماني، بمنه وكرمه.

٢ نقص ما جانا

وما يجب ان ننبه اليه الاذهان، وضع معجم يشترك فيه ما لم تدونة دواويننا، حتى الكبار منها كالترذيب، ولسان العرب، وتاج الروس، والاقيانوس، مع انك ترى تلك الكلام

«صفحة» رقيقة في أسفار عدواً، يدعى خراج ثياب نقاش، رطلها أوصاح، «مصفاة»
واللفظ، ونحن إليها في حاجة ماسة ملحة.

ومن الأسف كل الأسف أننا نرى كثيرين يتكبرون على حذائق الكتاب ورود اللغة
الغالية أو الكلمة الثقلانية لخلو المعاجم من ذكرها، كأن هؤلاء يدعون بأن اللفاظ النظرية
كلها وضعت بين دفتي تلك الاسفار، من غير أن يشذمها واحد، أو يفرقها حرف وهذا وهم
شنيع لأننا نعلم ان آرباب تلسككم اندوارين صرّحوا بتصريحاً لا شبهة فيه، ان «دو»
ليس كل ما ورد من كلام الأئمة الأقدمين، فقد جاء في الزهر ما هذا نقله بحروفه:

«قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحفظ به إلا نبي». قال ابن فارس: «ومعنا كلام
حري ان يكون صحيحاً، وما بلغنا عن أحد من منى انه ادعى حفظ اللغة كلها، فأما الكتاب
المنسوب الى الخليل، وما في خاتمة من قوله: «هذا آخر كلام العرب» فقد كان الخليل أورد
وأتى الله تعالى من ان يقول ذلك» — قال السجوطي: وهذا الذي نقله عن بعض الفقهاء،
نص عليه الامام الشافعي، رضي الله عنه، فقال في أول الرسالة: «لسان العرب توسع الألسنة
منها، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم انه يحيط بجميع علمه انسان غير نبي». ولكنه لا يذهب
منه شيء على علمها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه». وقال ابن فارس في موضع آخر:
«أعلم ان لغة العرب لم تنته اليها بكيتها، وان الذي جاء عن العرب قليل من كثير، وان كثيراً
من الكلام، ذهب بذهاب أهله والله أعلم» آه (راجع تاج العروس ١: ص ٧).

٣. إفساد كُتّاب العصر لمعاني بعض الألفاظ

ان المعاصرين من أدباءنا، أمثال ساني بعض الكلم، ومجري وراءه، جازات من
الكتاب والمؤلفين والصحفين والشرهاء، ونحن نذكر بعض الشواهد

أ. الزيت

الزيت عند العرب، لا يقال إلا لما بعصر من الزيتون ليس إلا. وأما اليوم فإن قروناً
من الكتبة يستعمله لتعير ما بعصر من الثبات المذكور، إذ أطلقوه على النفط او الزيتون، وقالوا
زيت الزيتون، وزيت النفط، وزيت الحجر، وزيت النباتات، وزيت الخروع، وزيت السمك
الى نظائرها مما لا حصر له. ونص الشارح واضح إذ يقول: «الزيت دهن معروف، وهو
عصارة الزيتون. قال ابن سيده^(١): «وفي الأساس: هو مخ الزيتون: والزيتون شجره^(٢)»

(١) وفي الأساس المطبوع: سيده بها، مقرونة بإثنين وهو خطأ (٢) وفي الأساس: شجرته وهو خطأ

٣٢ « اركبة حتى تضارب الارض ، فأكل ابن ثمار المدجرا وارضه سحلاً من الصخر ، وزيتاً من بيوان الجسعود »

فهذه النسخ الثلاث ذكرت (زيت الصوان) وليس للصوان زيت . فلا جرم ان هذه الترجمة سيئة . وتزيد على ما تقدم ان ابن الطيار لما ترجم لفظة البترول قال في « بطرولاون » : ماء باليونانية دهن الحجر وهو اليقظ ، لكن الطبعة المصرية كثيرة الاوهام فطبت بطرولاون في مكان بطرولاون

فالدهن يصح على كل ما يخرج من الجماد ، والنبات ، والحيوان ، فقد رأيت تمريب البترول وأنه دهن الحجر ولم يقل زيت الحجر . — وقالوا في النبات دهنأ ايضاً . قال القاموس في تمريب الحطار : « والحطار ككتان : دهن يتخذ من الزيت بأذنيه الطيب » . وقالوا : دهن الفطن ودهن الورد ودهن اللوز ودهن الخروع (بحر الجواهر) ، ولم يقل احد في هذه الأدهان زيت انقل ولا زيت الورد ولا زيت اللوز ولا زيت الخروع
وأما الدهن في الحيوان فأشهر من ان يذكر ، فقد قال النويون : تخرط الطائر: أخذ الدهن من مدهنيه بزكاه (القاموس) وهناك شواهد تملأ مائة صفحة من صفحات هذه الترجمة

بُ الملوكي أفصح من الملكي

والكتاب الماصرون يفسدون لغة العديانية على وجه آخر ، فأنهم يحاولون ان يتلوا القياس على السماع فلقد اشتهر عند الأقدمين نسبة (الملوكي) الى الملك ، (لا الملكي) بتعريك الميم واللام . والسبب ان هذه النسبة الاخيرة تنسب بانفسوب الى التلک ، لهذا الروح الباني ، أو الى الملكة بمعنى الطيبة ، ولهذا فضلوا ان يقولوا (الملوكي) وقد اشتهر بهذه النسبة (التصريف الملوكي) لكتاب وضعه ابن حنبل في التصريف — وقال الجاحظ (في كتاب الحيوان طمة الباني ١ : ٢٨٣) : « ان سهرم بئيل ، ونومه بالتمار خصلة ملوكية » — ولم يقل ملكية . — وقال المسداني في حفة جزيرة العرب (ص ٢٠٢) : « وبها آلة الحرير النعيسة لتفوكية » — وقال ابن خلدون في مقدمته ، في كلامه على الوزارة ص ٢٣٦ من طبعة بيروت المتكوفة) : « وهي أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية »

وأما القلفندي فلم يستعمل في صحيحه إلا (الملوكي) فقد جاء في ٢ : ١٢٥ الآلات الملوكية وأعاد هذه النسبة عشرات وعشرات . وعن لا يزيد أن نستشهد بأقوال من استعملها في كلامه فهم لا يحصون . ولم تستعمل (الملكي) إلا في هذا العصر ، فلا جرم ان السماع أفضل من القياس . — قال الأزهرى في (التهذيب) في مادة (عبد) : « قال أئبت : اعبدني فلان

فلاناً، أي ملكي إله، والمعروف عند أهل اللغة: «عبدتُ فلاناً» أي استأنته عتت. ولست أنكر سيوار ما به البيت، إن صح أنه من الأئمة، فإن الذين يجمعون اللغات أولى بما من حيط المشوا، وانفون بالمدس وانواع قياسات لا تُطرد» اهـ

وجاء في الناج في مادة (ح ن ل): «حل من احرامه يحل حلالاً وحلالاً وأحياناً: خرج منه، فهو حلال لا حل وهو القياس، ولكنه غير وارد في كلامهم بعد الاستقراء فلا يأتي أن القياس ينتضه، لأنه ليس كل ما يفتضيه القياس يجوز النطق به واستعماله. كما علم في أصول النحو. وهناك طائفة يجوزون القياس مطلقاً وأن صح غيره والمعروف خلافه» اهـ

واعتماداً على أن السماع خير من القياس اعترضت على وصف مجمع نواد الأول «بمجمع اللغة العربية الملكي» في أول نسيت. فقيل لي: إن الأمر الملكي (كذا) صدر بهذه الصفة، فلم يمكن تغييره (كذا). أما اليوم فصار يسمى (مجمع نواد الأول للغة العربية) فاعتدت الأورج. لا تجمع غيور على غيورين بل على غيور وتجمع زيون على زبون

وما أفسده ككتاب المصراع غيور على غيورين وهذا لا يجوز، لأن لا مؤنث له بالهاء، وما كان كذلك لا يجمع جمعاً سالماً في الذكر ولا في المؤنث بل يقال (شِير) في كلا الجنسين. قال في اللسان في مادة (ك ف ر): «رجل كفار وكفور: كافر. واثني كفور أيضاً وجمعها كُفْر [بضتين] ولا يجمع جمع السلامة، لأن الهاء لا تدخل في مؤنث، إلا أنهم قالوا: عدو الله وهو مذكور في موضعه». انتهى

ومن غريب تصرفهم في النحوع وانسادم لكلام العرب الصميم جمعهم (زبون) على (زبانين) والزبون في كلام المولدين للمامل. قال في شرح مقامات الحريري (ص ٦٦ من طبعة دسامي ١٨٤٩) «الزبون هو اثني اندي يُزَن ويبن، وهو من باب ضيوت وحلوب، في أن القمل مستند إلى النسب مجازاً كما في قوله: إذ ردت طافي القدر من يسترها. ومن أمثال المؤمنين: الزبون يفرح بأذن شيء، يعني المامل يفرح بأقل شيء». وفي لغة أهل البصرة: الزبون هو المشتري كما في المثل «أنتي المراد من إيراد. فعلى هذا يكون جمع الزبون: زببناً. أما الزبانين فجمع زبون لتناقة الفروع، كما جموا حلوباً على حلاب. فانظر كيف يفصل جهل القواعد العربية في خلط الالفاظ ومعانيها إذ جعل القاعدة يجعل الرجل للمامل ناقة دفوعاً فيجوز له أخاه وبصيره حيواناً أنتي. فإله من جهل ا

ومثل هذا التصرف الذي لا يجد ولا يعد. فمن واجب اللماح أن تنبه على القلط وعلى اصلاحه

د. التزوج لم يأت بمعنى التزج

وما وضعوه من عندهم قولهم (التزوج) وهم يريدون التزج، مصدر تزج التزج بمعنى أدرك

بأب آكله . فظنوا أنه فعل لازم وأغلب ما كان كذلك يأتي من درج علم . فقول ، مثل تعد
 نموداً وجلس . يوماً وسعد صعوداً الى انقارها ، : كمن جهلوا أن المصادر سماعية في أغلب
 الأحيان فيجب أن يتحاشى استعمال هذا المصدر الوارد على قول
 ونحن لا نريد أن نطيل النفس في هذا الموضوع لانساءه وامتداده في متون المناحي
 فتجترى بهذا القدر ، في منزلة مثال لاغير

٤ . إفساد معاجم العصر لمصطلحات الأندلسيين

أدخل اللاطفون بالضاد في معاجم ، جميع أسماء المذاهب التي دخلت في مجتمهم . وكذلك
 فعل أهل القرب ، فانك تجد في دواوين مدارسهم ذكر المسيحي والمسلم واليهودي والكتائوليكي
 والبروتستاني الى نظائرهم . وكذلك فعل لنوويو العرب ، فقد ذكروا السني والشيبي والرافضي
 والأباضي الى غيرهم ، ولما جاء التصاري ووضعوا معاجم الغريبة لم يدققوا النظر في تصحيح تلك
 الفرق الدينية الاسلامية وأسماء أصحابها . ونحن نذكر مثلاً واحداً بين أمثال لا تحصى كثرة
 قال صاحب محيط المحيط في مادة (زي د) : « الزيدية : فرقة من الشيعة وهم المنسوبون
 الى زيد بن علي بن زين العابدين . وهم ثلاث طوائف : الجارودية (كذا براءين) والسليمانية
 والبيرية ، أصحاب بئر الشومي^(١) » اه . — فنقل هذه العبارة صاحب أقرب الموارد ولم
 يمزها الى المنقول عنه فقال : « الزيدية : فرقة من الشيعة وهم المنسوبون الى زيد بن علي بن
 زين العابدين وهم ثلاث طوائف : الجارودية والسليمانية والبيرية أصحاب بئر الشومي^(١) » اه .
 ثم نقلها صاحب البستان ، فكتب في مسجده : « الزيدية فرقة من الشيعة وهم المنسوبون الى زيد
 ابن علي بن زيد (كذا بدال في الآخر) العابدين . وهم ثلاث طوائف : الجارودية والسليمانية
 والبيرية أصحاب بئر الشومي^(١) » اه .

وصواب العبارة : « الزيدية فرقة من الشيعة ، وهم المنسوبون الى زيد بن علي بن الحسين
 ابن علي بن أبي طالب ، وهم ثلاث طوائف الجارودية ، والسليمانية ، والبيرية (بضم الباء
 واسكان التاء المتتاة فراء مكسورة فباء فهاء) أصحاب الأبر النواء (وأصح المنل والتحل للشهرستاني
 والتصل في المنل والاعواء والتحل ، لان حزم الأندلسي ، ومقالات الاسلاميين واختلاف
 المصلين لأبي الحسن علي الأشعري ، ورجال الكشي ، ومنتهى المقال ، وفرق الشيعة ، والتهانوي
 ودائرة المعارف للبستاني نفسه في مادة زيدية)

فأنت زى ان واحد لم إذا كبا ، كما كل من نأثره ونقبة من دون تفكر وتدبش ورتويرة

(١) ليس لي خلق الله من يعرف بهم (بئر الشومي) ، فلا جرم انه تصحيف (الأبر النواء) على
 ما هو مدون في أسفار القوم

ولهذا يجب تدقيق ذكر ما يكتب. والأحد إيمان اسماء الفرق وانما انما انما إذا بدت ولم يبق لها أثر، ولا تدون إلا في النماذج الكبرى، كما يفعل أهل العرب، أما إذا كانت باقية إلى عيونا هذا تفيد في الصغرى والكبرى مما كما هي المادة الحزبية في جميع العاليم وفي جميع البلاد وفي جميع اللغات، على ما هو متعارف عندهم

٥- أصول الأعمام وردتها اليها رداً صادقا

كما يجب ان يتبع له تصحيح كلام الأقدمين لما ذهبوا اليه من أصول بعض النسخ القديمة، فقد اختلفوا فيها اختلافاً عجباً، ولا بد من ان ترد إلى الأصل الحقيقي، ولا يبق هناك اضطراب. ونحن نذكر هنا بعض الشواهد لتتبدل. فمن ذلك:

أ. القومس

قال في التاج: « القومس كجوهري، الأمير بالبطية. نقله الصاغاني عن ابن عباد... وقيل: هو الأمير بالرومية » اهـ. — قلنا: لنا على هذا الكلام ملاحظتان: الأولى: لو كانت هذه الكلمة من البطية لخصت بالألف على ما هو متعارف عندهم. — والثانية ان الكلمة « رومية » والرومية وردت عند السلف بمعنىين، بمعنى اللاتينية وبمعنى اليونانية، ففي اي لغة وردت كلمتنا (القومس)؟ هل في اللاتينية؟ أم في اليونانية؟ فكان يجب ان يغانها باللاتينية درجتها بالبنس. فهي في هذه اللغة القومس، واصل معناها عندهم (الرقيق) لأنه كان يرتق الملك، ثم خص بالامير

ب. المرّي

قال في التاج: والمرّي، كدرّي: اذام كالكنخ يؤتدم به، كأنه منسوب الى الحرارة. والعامه تخففه. وأنشد ابو العوث

وام شواي باخبة وعندها المرّي والكنخ

وقد جاء ذكره في حديث ابن الدرداء. وذكره الأزهري في الناص « انتهى

قلنا: يرى في تأويل السيد مرتضى نصف طاهر. لأن المرّي ليس فيه حرارة حتى ينسب اليها. وتخفيف الامة هو الصحيح، لأن الكلمة يونانية التجار وهي Almuris، حذموها الحرف S من آخرها، لأنه من علامات الاعراب عندهم. واشيروا Al أداة تعريف، كما فعلوا في (الماس)، فقالوا: (ماس)، وفي ألوة: (لوة)، وفي الكسندر (ألكسندر)، وفي (البنع): (بنع) الى غيرها وهي كثيرة، تحار لما القول

ج . الفرزوم

جاء في ساج : « الفرزوم ، كصفور : لوح الإسكاف المندور ونسبه إلى كركرة البير مثل الفرزوم ، لمن عن ابن السكيت . والجمع فرزوم عن ابن الأعرابي . وقال ابن دريد : وهو بالناء أصل كذا في الصحاح وإنما يستدرك عليه : الفرزوم : الأزيل . فقه ابن بري عن ابن القطاع . وأيضاً الميرط والميزر بلغة عبد القيس . قال ابن دريد : وأحسبه مراداً « انتهى قلنا : الرواية الصحيحة لهذه الكلمة هي (الفرزوم) بالناء . والكلمة يونانية أي Perivona وهي كذلك في اللاتينية . ولما رواها بالقاف فهي من تصحيف الساج ، أو على لغة من لغات بعض القبائل إذ يصيرون الفاء قافاً . فقد قالوا : الزحالف في الزحاليق ، والقسم في القسم ، ونز الظبي في نقر ، وانفض في التفض ، بالكر نيبا ، والميسفيل في الميسفيل ، وهناك العاقل لا يحصى على هذه الأمثلة

د . الأسترلاب

وجاء في القاموس في مادة (ل و ب) : «واللاب . . . رجل سطر أسطراً ونى عليها حساباً ، فقبل أسطرلاب ، ثم سُزجا وزعت الإضافة . قليل : الأسترلاب معرفة والأسترلاب تقدم السين على الطاء « انتهى . والمعروف عند صيوان المدارس المصرية أن الأسترلاب كلمة يونانية Astrolabius ومعناها : أخذ النجوم بمعنى مراقبتها بالآلة . فأين هذه الحقيقة من تلك الخرافة . وإذا أردنا استقصاء ما جاء من هذا القليل ، فنضطر إلى وضع محجذات ، لأن الأقدمين منا ما كان يسمهم هذا الأمر وهم معذورون ، لأنهم جاوروا لغويي الفريين في هذا الشأن ، فإن تصرفهم في الفرييات وتأويلها في نهاية الفرابية ، بل أنه مما يمت على الاستغراب . وهناك الفاظ لا تحصى لم يفتروا على عجمتها ، ولا على التثنية المنتقولة عنها ، أو إذا نبهوا ، ذكروا أنها فارسية ، وهي يونانية أو هي إزمينية ، وقالوا عليها أنها رومية أو لاتينية . فجميع هذه التصحيفات يجب أن نعاد إلى نصابها . والذي يلقي نظرة على معاجم الفريين يرى أنهم يذكرون أصل اللفظة بعد أن يدرونها في موطنها ، لأن هذه الإشارة مهمة جداً

٦ . الخلاصة

ويتحصل من هذا كله أن معاجنا في حاجة إلى اصلاح وهذا الاصلاح لم يلفت إليه جميع من وضع هذه الدواوين في اثبات الثلاث الأخيرة . وجميع من ألفها أناس فقه ، وربما نقلوا بلا فكر ولا روية ، إذ جعل غايته أن يصفوا أسفاراً يقال عليهم أنهم ألفوا كتباً أما جميع هؤلاء الأول فقد عقد التبة على تدقيق النظر في هذا الموضوع ، لكن متى تخرج لي الناس تلكم المعاجم الثلاثة ، فالعلم عند صاحب السيب